

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/٥١٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .  
وعضوية القضاة السادة  
محمود العبابنة ، يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش .

التمييز: راند أحمد يوسف علاوي .

وكيلاه المحاميان سامر علاوي وإياد البلاونة .

التمييز ضدهم :

١. موسى وأمينة ووفيقة وعيسى وفائق وعثمان العرايضة .
٢. حليلة سعيد العرايضة .
- وكيلهم المحامي أنور الكايد .

بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ( ٢٠١٣/٨٥٦٥ ) بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٣  
المتضمن رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق  
السلط في الدعوى رقم ( ٢٠١٢/٢٣ ) بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٢ القاضي : ( بإلزام  
المدعى عليه بأن يدفع للمدعين كل حسب حصصه في قطعة الأرض رقم ( ١١٥ )  
حوض ٢ من أراضي معدي / دير علا مبلغ ١٠٣٦٦ ديناراً مع الفائدة القانونية من  
تاريخ إقامة الدعوى وحتى السداد التام وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ

٥٠٠ ديناراً أتعاب محاماة توزع بين المدعين كل حسب حصته في سند التسجيل )  
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

أولاً : أخطأت محكمة الاستئناف بتطبيق القانون حيث إن أحد أعضاء الهيئة وهو  
سعادة القاضي مصطفى العجلوني وقد سبق له إعطاء قرار بالقضية البدائية  
الحقوقية رقم ( ٢٠٠٥/٣٨ ) بداية حقوق السلط والمقدمة كهيئة خطية في  
القضية البدائية رقم ( ٢٠١٢/٢٣ ) موضوع التمييز .

ثانياً : أخطأت محكمة الاستئناف بتطبيق القانون على الدعوى محل التمييز وذلك  
على اعتبار أن البيانات المقدمة في الدعوى والمتمثلة بالقرار الصادر بالقضية  
البدائية الحقوقية رقم ( ٢٠٠٥/٣٨ ) والمصدق قرارها بالقضية الاستئنافية  
رقم ( ٢٠٠٥/٢٨٨٠ ) منعدمان قانوناً على اعتبار عدم صدورهما باسم  
جلالة الملك المفدى .

ثالثاً : أخطأت محكمة الاستئناف بعدم فسخ القرار وإجازه سماع البينة الشخصية  
كونها ترد على وقائع مادية منتجة في الإثبات .

رابعاً : أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجازة اليمين الحاسمة ذلك لوقوعها على  
وقائع مادية يجوز اثباتها باليمين الحاسمة .

لهذا الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض

القرار المميز .

ال

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعين  
موسى ووفيفة وأمينة وعيسى وفائق وعثمان أبناء وبنات محمد يوسف العرايضة  
وحليمة سعيد علي العرايضة أقاموا هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق السلط  
بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٨ بمواجهة المدعى عليه رائد أحمد يوسف علاوي وموضوعها

المطالبة بأجر المثل عن قطعة الأرض رقم ( ١١٥ ) حوض رقم ( ٢ ) من أراضي دير علا وقدروا دعواهم لغايات الرسوم بمبلغ ٣١٠٠ دينار واستندوا بدعواهم إلى الوقائع التالية :

١. يملك المدعون على الشيوخ قطعة الأرض رقم ( ١١٥ ) حوض ( ٢ ) معدي من أراضي دير علا .
٢. كان المدعى عليه يشغل قطعة الأرض العائدة للمدعين إشغالاً غير قانوني وبدون وجه حق منذ تاريخ ١٩٩٦/٩/١ وحتى تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ .
٣. بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ أقام المدعون بمواجهة المدعى عليه الدعوى رقم ( ٢٠٠١/٢٣٨ ) والتي موضوعها منع معارضة ومطالبة بأجر المثل أمام محكمة صلح دير علا واكتسب الحكم الدرجة القطعية بعد مروره بمرحلتى الاستئناف والتمييز .
٤. تم تنفيذ مضمون الدعوى المذكورة أعلاه بالقضية التنفيذية رقم (٢٠٠٧/١٠٢) لدى دائرة تنفيذ دير علا بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ بواسطة مأمور تنفيذ دير علا .
٥. لم يدفع المدعى عليه أجر المثل طيلة فترة إقامة الدعوى أي عن الفترة من ٢٠٠١/٦/١٠ وحتى تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ وهو تاريخ إخلاء العقار .

نظرت محكمة بداية حقوق السلط الدعوى وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٤ قررت إحالة أوراق الدعوى إلى محكمة صلح حقوق دير علا بصفتها صاحبة الاختصاص القيمي لنظرها وفقاً لما جاء بقرار محكمة البداية .

نظرت محكمة صلح حقوق دير علا الدعوى لدى ورود الأوراق إليها وقبدها تحت الرقم ( ٢٠١١/٤٤٩ ) وبعد إجراء الخبرة الفنية فيها قررت بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩ عدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى كون الخبراء قدروا بدل أجل المثل عن الفترة المطالب بها بمبلغ ١٠٧٠٣ دنانير و ٢٧٤ فلساً وأحالت الأوراق إلى محكمة بداية حقوق السلط .

لدى إعادة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق السلط مجدداً وقيدها تحت الرقم ( ٢٠١٢/٢٣ ) وإجراء الخبرة الفنية مرة أخرى أصدرت حكمها القاضي بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين كل حسب حصصه في قطعة الأرض رقم (١١٥) حوض ( ٢ ) من أراضي معدي / دير علا مبلغ ١٠٣٦٦ ديناراً مع الفائدة القانونية من تاريخ إقامة الدعوى وحتى السداد التام وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة توزع بين المدعين كل حسب حصته في سند التسجيل .

لم يرتضِ المدعى عليه بهذا الحكم فبادر للطعن عليه لدى محكمة استئناف عمان .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٣/٨٥٦٥) رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف .

لم يرتضِ المدعى عليه بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم بهذا التمييز للطعن فيه .

#### وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :

وعن السبب الأول الذي يعنى فيه الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بتطبيق القانون على الدعوى محل التمييز إذ إن أحد أعضاء الهيئة القاضي مصطفى العجلوني قد سبق له وأن أعطى قراراً في القضية البدائية رقم ( ٢٠٠٥/٣٨ ) .

وللرد على ذلك نجد بأنه وإن كان القاضي مصطفى العجلوني سبق وأن قام بإصدار القرار رقم ( ٢٠٠٥/٣٨ ) المقدم كدبينة في هذه الدعوى فإن ذلك لا يؤثر لاعتبار نظر القاضي للدعوى الحاضرة أمام محكمة الاستئناف باطلاً كونه لم يكن قد نظر الدعوى البدائية رقم ( ٢٠١٢/٢٣ ) وإنما نظر الدعوى المبرزة في هذه الدعوى مما يتعين معه رد هذه السبب .

وعن السبب الثاني الذي ينعى فيه الطاعن عن محكمة الاستئناف خطأها لاعتبار البيانات المقدمة في هذه الدعوى المتمثلة بالقرار رقم ( ٢٠٠٥/٣٨ ) والمصدق بالقرار الاستئنافي رقم ( ٢٠٠٥/٢٢٨٠ ) والمنفذان بالقضية التنفيذية رقم ( ٢٠٠٧/١٠١ ) كونهما منعدمان قانوناً على اعتبار عدم صدورهما باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى .

وللرد على ذلك نجد بأن القرار الابتدائي ( ٢٠٠٥/٣٨ ) والقرار الاستئنافي رقم ( ٢٠٠٥/٢٢٨٠ ) قد صدر كل منهما باسم حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم واكتسبا الدرجة القطعية بصدور قرار محكمة التمييز رقم ( ٢٠٠٧/١٣٠ ) برد الطعن التمييزي شكلاً مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث الذي ينعى فيه الطاعن على محكمة الاستئناف عدم فسخ القرار المستأنف وإجازة سماع البينة الشخصية .

وللرد على ذلك نجد إن ما يريد إثباته المميز بالبينة الشخصية هو خلاف ما ورد بالبينة الخطية المتمثلة بالقرار المنفذ لدى دائرة التنفيذ فيكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف بعدم قبول البينة الشخصية في محله ويتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الرابع الذي ينعى فيه الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بعدم إجازة اليمين الحاسمة لوقوعها على وقائع مادية .

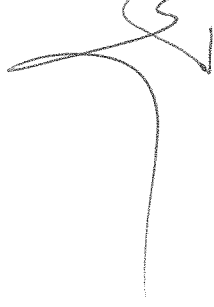
وللرد على ذلك نجد إنه وبالإضافة إلى ردنا على السبب الثالث ثبوت حق المدعين بمعارضة المدعى عليه بالجزء من قطعة الأرض موضوع الدعوى وتقدير التعويض المقدر من قبل الخبراء بالخبرة المعتمدة من قبل محكمة الموضوع فإنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على هذه الوقائع لعدم الإنتاجية ويكون ما توصلت

إليه محكمة الاستئناف بعدم السماح بتوجيه اليمين الحاسمة واقعاً في محله ويتعين معه رد هذا السبب .

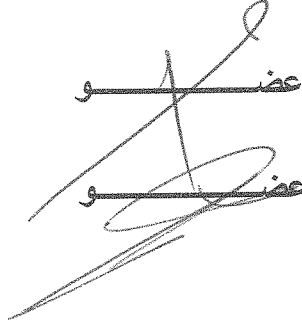
لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٩/٥/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

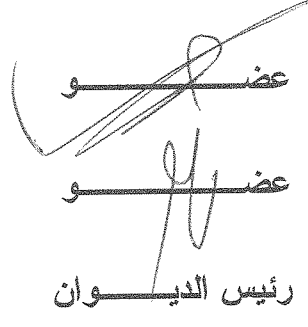


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش

